

## ثقافة محاسبية

### بسرعة في ستد(60)ين ثانية

حقوق أصحاب رأس المال :

تمثل حقوق أصحاب رأس المال مقدار ما يتبقى من أصول المنشأة بعد استبعاد خصومها، بمعنى أنها تعادل دائما "صافي الأصول" (الأصول ناقصة الخصوم)، ولهذا يطلق عليها اصطلاح "القيمة المتبقية" لأصحاب رأس المال وتنبثق هذه القيمة من حقوق الملكية ، وتتطوي على العلاقة التي تربط المنشأة بأصحابها كملاك تميزا لتلك العلاقة عن العلاقات التي قد تربطهم بالمنشأة كموظفين أو موردين أو مقرضين ، أو عملاء ... إلخ.

المصروفات:

المصروف هي انقضاء أصل أو تحمل التزام -أو كلاهما معا- خلال فترة زمنية معينة نتيجة إنتاج السلع أو بيعها، أو السماح للوحدات الأخرى باستخدام أصول المنشأة أو تأدية خدمات للغير وغير ذلك من الأنشطة التي تستهدف الربح وتشكل العمليات الرئيسية المستمرة للمنشأة.

الخسائر:

الخسائر هي نقص في حقوق أصحاب رأس المال (صافي الأصول) ينتج من العمليات العرضية أو الفرعية للمنشأة مع غيرها من الوحدات ومن الأحداث والظروف الأخرى التي تتأثر بها المنشأة خلال فترة زمنية معينة، وذلك بخلاف النقص في صافي الأصول الذي يترتب على المصروفات أو التوزيعات على أصحاب رأس المال.

الإيرادات:

إيرادات المنشأة هي مقدار زيادة الأصول أو نقص الخصوم أو كلاهما معاً ، خلال مدة زمنية معينة ، الناتجة من إنتاج السلع أو بيعها ، أو السماح للوحدات الأخرى باستخدام الأصول التي تملكها ، أو تقديم الخدمات ، أو تأدية أنشطة أخرى تستهدف الربح - مما يشكل الأعمال الرئيسية المستمرة للمنشأة.

الشهرة:

مجموعة العوامل التي تؤثر في قيمة المنشأة أو مقدرتها على اكتساب الإيراد ولا يمكن تمييزها بشكل مستقل عن المنشأة أو عن بعضها أو عن أصول المنشأة الأخرى.

الاستهلاك:

ما يحمل على دخل الفترة المالية مقابل توزيع تكلفة الأصل القابلة للاستهلاك بطريقة منطقية ومنتظمة خلال العمر الإنتاجي للأصل.

الربط النهائي:

هو الربط الزكوي النهائي الذي يصدر من مصلحة الزكاة والدخل ولم تعترض عليه المنشأة خلال مدة الاعتراض النظامية ، أو الربط الزكوي المعدل الصادر من المصلحة ولم يستأنف أو الصادر بموجب قرار من اللجنة الاستئنافية.

الشركة المختلطة:

هي الشركات التي يتم تأسيسها بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي ولا يتمتع جميع مالكي حصص رأسمالها بجنسية المملكة العربية السعودية ومن في حكمها.

الأوراق المالية :

- هي حصة أو مشاركة أو أي مصالح أخرى في ممتلكات أو منشأة الطرف الذي يصدرها ، أو التزام من جانب من يصدرها ، وتكون :

- في شكل صك يصدر لحامله أو صك اسمي ، أو تسجيل في دفاتر يحتفظ بها لغرض إثبات تحويلات من جانب الطرف المصدر أو من ينوب عنه.

- من النوع الذي يتم تبادله عادة في أسواق الأوراق المالية أو يتم الاعتراف بها عادة كأداة للاستثمار في مكان إصدارها أو تبادلها عندما تكون في شكل صكوك.

- في شكل وحدة من مجموعة أو سلسلة ، أو يمكن تقسيمها إلى مجموعة أو سلسلة من الحصص أو المشاركات أو المصالح أو الالتزامات.

أوراق مالية للاتجار :

يشمل هذا النوع الأوراق المالية التي تمثل حقوق ملكية ، والأوراق المالية التي تمثل ديونا على الغير ، والتي تم الحصول عليها لغرض إعادة بيعها في الأجل القصير (لذا يتم الاحتفاظ بها لفترة قصيرة) مما يتطلب القيام بعمليات شراء وبيع نشطة ومتكررة بهدف تحقيق الأرباح من فروقات الأسعار في الأجل القصير.

الاستهلاك:

ما يحمل على دخل الفترة المالية مقابل توزيع تكلفة الأصل القابلة للاستهلاك بطريقة منطقية ومنتظمة خلال العمر الإنتاجي للأصل.

الاستنفاد:

هو ما يحمل على دخل الفترة المالية مقابل توزيع تكلفة الأصل غير الملموس بطريقة القسط الثابت خلال العمر المحدد للأصل.

ربحية السهم:

تمثل ربحية السهم نصيب السهم العادي من الدخل المتاح للأسهم العادية.

الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية:

هو دخل الفترة (سواء من الأنشطة المستمرة الرئيسية أو صافي الدخل) مخصوماً منه الأرباح المخصصة لحملة الأسهم الممتازة.

الأسهم القائمة:

هي الأسهم المصدرة من قبل الشركة من غير أسهم الخزانة، والأسهم التي تم استردادها أو إلغاؤها.

معامل التعديل:

هو سعر السوق للسهم قبل ممارسة حقوق الأولوية، مقسوما على القيمة النظرية للسهم، بعد ممارسة حقوق الأولوية.

القيمة النظرية للسهم بعد ممارسة حقوق الأولوية :

القيمة النظرية للسهم بعد

ممارسة حقوق الأولوية = القيمة السوقية للأسهم القائمة قبل ممارسة حقوق الأولوية + القيمة المحصلة من ممارسة حقوق الأولوية

عدد الأسهم القائمة قبل ممارسة حقوق الأولوية + عدد الأسهم المصدرة نتيجة ممارسة حقوق الأولوية

ربحية السهم:

تمثل ربحية السهم نصيب السهم العادي من الدخل المتاح للأسهم العادية.

شهادات حقوق شراء الأسهم العادية (الخيارات):

هي شهادات تصدرها الشركات المساهمة، تعطي لحاملها الحق في شراء الأسهم العادية للشركة بسعر معين محدد في الشهادة نفسها وخلال فترة معينة، ولهذه الشهادات الأثر المستقبلي نفسه لكل من الأسهم الممتازة ، والسندات أو الصكوك القابلة للتحويل لأسهم عادية على ربحية السهم العادي. فعندما يمارس حملة هذه الشهادات حقوقهم في شراء الأسهم العادية (عندما يكون السعر المحدد في حق الشراء أقل من السعر السوقي للسهم العادي) ، يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الأسهم العادية المصدرة ، والقائمة ، وبالتالي تخفيض ربحية السهم العادي. والاختلاف الجوهرى بين الأوراق المالية القابلة للتحويل (أسهم ممتازة وسندات أو صكوك) ، وبين شهادات حق شراء الأسهم العادية ، هو : أن حاملي هذه الشهادات يقومون بدفع مبلغ محدد عند الحصول على تلك الأسهم.

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة:

هو متوسط عدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، بعد الأخذ في الح

تقرير المحاسب القانوني (المراجع):

الوسيلة التي يعبر بها المحاسب القانوني أو المراجع عن رأيه حيال القوائم المالية وفقا لشروط مهمة المراجعة التي قام بإنجازها.

القوائم المالية المجمعة:

عبارة عن تجميع للمركز المالي ونتائج الأعمال لعدة منشآت يملكها شخص فرد.

القوائم المالية الموحدة:

هي القوائم المالية للمجموعة التي يتم عرضها كما لو أنها قوائم مالية لوحدة محاسبية واحدة هي المجموعة.

المنشأة التابعة:

هي أي منشأة تسيطر عليها منشأة أخرى سواء أكانت محلية (مسجلة في المملكة) أو أجنبية (مسجلة خارج المملكة).

الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح:

تعني ميزة تجميع الأرباح إذا أعطيت للأسهم الممتازة أنه إذا لم تقرر الجمعية العمومية توزيع أرباح في أي سنة أو لم تحقق الشركة أرباحا في سنة معينة، فإن من حق حملة هذا النوع من الأسهم الحصول على الأرباح المتأخرة في السنوات التالية التي تقرر فيها الجمعية العمومية توزيع أرباح، وقبل عمل أي توزيعات على حملة الأسهم العادية.

أسهم الخزينة:

تقوم بعض الشركات بشراء أسهمها التي سبق وأن أصدرتها، وذلك لأغراض مختلفة وتسمى هذه الأسهم بعد شرائها بأسهم الخزينة.

تاريخ التسوية: Settlement Date

هو التاريخ الذي يتم فيه تسديد الديون أو التحصيل من المدينين.

## ترجمة القوائم المالية: Translation of financial statements

إجراء يقصد منه ترجمة القوائم المالية المعدة بعملة أجنبية لأحد الفروع الخارجية أو الشركات الأجنبية التابعة إلى قوائم مالية معدة بعملة القوائم المالية من أجل توحيدها مع القوائم المالية للمنشأة.

## التحويل: Conversion

تبادل عملة معينة بعملة أخرى وفقا لسعر الصرف الفوري.

## حساب الاستثمار في الوحدة الأجنبية: Foreign operation's investment account

هو حساب استثمارات المنشأة التي تعد القوائم المالية بعملتها في وحدة أجنبية.

حساب فروق الترجمة المتراكم الناتج عن ترجمة القوائم المالية:

## Adjustments Account Cumulative Translation

يمثل الفروقات المتجمعة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لأحد الفروع الخارجية أو الشركات الأجنبية التابعة المعدة بعملة أجنبية.

## سعر الإقفال: Closing Rate

هو سعر التبادل الفوري بين عملتين في تاريخ نهاية السنة المالية للمنشأة التي تعد بعملتها القوائم المالية.

## سعر الصرف: Exchange Rate

هو المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عمليتي بلدين في وقت واحد.

## سعر الصرف الآجل: Exchange Rate Forward

هو المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عمليتي بلدين في وقت مؤجل.

Spot Rate: سعر الصرف الفوري:

هو معدل تبادل العملات في يوم محدد.

Average Exchange Rate Weighted: سعر الصرف المرجح:

هو متوسط معدل تبادل عمليتين خلال فترة محددة مرجحا بالمبالغ.

Spot Exchange: شراء أو بيع العملة الفوري:

عقد بين المنشأة وطرف آخر لبيع أو شراء عملة أجنبية بسعرها الحالي في السوق كما هو عليه في تاريخ التعامل.

Forward Exchange Contract: عقد شراء أو بيع العملة الآجل:

عقد بين المنشأة وطرف آخر لبيع أو شراء عملة معينة في المستقبل بسعر محدد.

الطاقة

يقصد بالطاقة وسائل الإنتاج المتاحة كافة ويقصد بالطاقة الإنتاجية القدرة على الأداء في ظروف معينة - وتصنف الطاقة حسب عوامل الإنتاج التي تتضافر في الإنتاج إلى طاقة آلية وطاقة بشرية وطاقة مالية. وتختلف مستويات الطاقة حسب أهداف المنشأة.

الطاقة العادية

يقصد بها متوسط الإنتاج المتوقع تحقيقه خلال عدة دورات أو مواسم في الظروف العادية مع الأخذ في الاعتبار خسارة الطاقة الناتجة عن الصيانة المخطط لها.

طرق تكلفة المخزون السلعي المنصرف

يقصد بهذه الطرق المستخدمة في تسعير البضاعة الجاهزة والمواد الخام المنصرفة من مخازن المنشأة سواء أكان ذلك لغرض البيع أو لغرض استخدامها في إنتاج سلعة معينة أو لغرض استخدامها في الأقسام التي تقدم خدمات داخل المنشأة.

المكاسب:

تمثل أي زيادة في حقوق الملاك نتيجة عمليات عارضة أو أي عمليات أخرى بخلاف العمليات الرئيسية للمنشأة أو الاستثمارات الإضافية للملاك.

إثبات الإيرادات:

تسجيل الإيراد وإدراجه ضمن القوائم المالية للوحدة المحاسبية.

اكتساب الإيراد:

القيام بأحد أو بعض أنشطة اكتساب الإيراد كإنتاج أو تسليم السلع والبضائع أو تقديم الخدمات، أو أي من الأنشطة التي تمثل العمليات الرئيسية المستمرة للوحدة الاقتصادية. ويعد الإيراد مكتسباً عندما تنجز المنشأة ما يجب عليها إنجازه، بحيث يخول لها ذلك الحصول على المنافع المترتبة على الإيراد.

عملية التبادل:

مفهوم واسع يشمل أي عملية متعلقة بالنشاط الأساسي أو الرئيس للمنشأة يترتب عليه تبادل للحقوق والواجبات؛ كمبادلة السلعة أو الخدمة مقابل مبلغ نقدي أو التزام بالدفع مستقبلاً.

المصرفات التسويقية:

هي تلك المصرفات الناتجة عن مجهودات المنشأة المتعلقة بوظيفة التسويق أو وظيفة البيع والتوزيع.

المصرفات الإدارية:

هي تلك المصرفات المتعلقة بالإدارة التي لا تتعلق بوظيفة الإنتاج أو وظيفة البيع والتوزيع.



## تكاليف الفترة:

هي التكاليف التي تخص فترة محاسبية، وليس لها منافع مستقبلية، وغير مرتبطة بتكلفة المنتجات التي ستباع، وليست جزءاً من تكلفة المخزون.

## تكاليف الإنتاج:

هي التكاليف التي تدخل في تحديد تكلفة المنتج؛ وتشمل المواد المباشرة والعمل المباشر والتكاليف الصناعية غير المباشرة.

## البحث Research:

هو الفحص المتعمق الهادف إلى اكتشاف معرفة جديدة بأمل أن تكون تلك المعرفة مفيدة في تطوير منتج جديد أو عملية جديدة، أو في اكتشاف تحسين جوهري للموجود من أي منهما.

أمثلة على الأنشطة التي لا تعدّ ضمن أنشطة البحث والتطوير:

- أ - مواصلة وإتمام العمل الهندسي في المراحل المبكرة من الإنتاج التجاري.
- ب- رقابة الجودة خلال الإنتاج التجاري متضمنة الاختبارات الروتينية للمنتجات.
- ج - دراسات الخبرة المرتبطة بالمشكلات والخلل والتوقف خلال الإنتاج التجاري.
- د - الجهود الروتينية لتعديل أو موازنة، أو تعزيز، أو تحسين جودة المنتجات الحالية.
- هـ تهيئة الإمكانيات والقدرات الموجودة لمقابلة مطلب معين أو حاجة لمستهلك كجانب من النشاط التجاري المستمر.
- و - التغييرات الفصلية والدورية الأخرى في تصميم المنتجات الموجودة.
- ز - التصميم الروتيني للأدوات، والقواطع، والقوالب.

القيمة العادلة:

بالنسبة للأصول: هي القيمة التي يكون المشتري راغباً في دفعها والبائع راغباً في تسلمها  
ثمناً للأصل في سوق مفتوحة وليس عليها قيود.

بالنسبة للالتزامات: هي القيمة الحالية للالتزام، أي قيمة التدفقات النقدية الخارجة مخصومة  
بمعدل الخصم المناسب.

القوائم المالية الموحدة:

هي القوائم المالية للمجموعة التي يتم عرضها كما لو أنها قوائم مالية لوحدة محاسبية واحدة  
هي المجموعة.

المجموعة:

عبارة عن المنشأة المسيطرة وجميع منشأتها التابعة.

القوائم المالية المجمعة:

عبارة عن تجميع للمركز المالي ونتائج الأعمال لعدة منشآت يملكها شخص فرد.

الاستثمار في الأوراق المالية:

هناك نوعان أساسيان من الأوراق المالية يتم الاستثمار فيهما وهما:

أ - الأوراق المالية التي تمثل حقوق ملكية:

هي أوراق مالية تمثل الحق في المشاركة في ملكية المنشأة (مثل الأسهم العادية أو  
الممتازة) أو تمثل الحق في الحصول على هذه المشاركة أو التخلص منها بسعر محدد  
مسبقاً.

ب - الأوراق المالية التي تمثل ديونا على الغير:

هي الأدوات المالية التي يتم إصدارها عند عقد القروض بين المقرضين والمقرضين  
(المستثمرين)، وأهم أشكالها السندات الحكومية، والسندات التي تصدرها الشركات،  
وأدوات الدين الأخرى التي ينطبق عليها التعريف السابق للأوراق المالية. ولا يتضمن هذا  
التعريف المبالغ القابلة للتحويل، التي لا تصدر عنها أوراق مالية يمكن بيعها للمستثمرين،  
مثل حسابات المدينين، وتسهيلات سداد الأقساط والقروض العقارية.

## التقلبات الموسمية

تحدث التقلبات الموسمية عندما تتركز إيرادات المنشأة في فترات موسمية قصيرة كارتفاع مبيعات السلع الشتوية خلال أشهر فصل الشتاء والسلع الصيفية خلال أشهر فصل الصيف.

## الربط النهائي

هو الربط الزكوي النهائي الذي يصدر من مصلحة الزكاة والدخل ولم تعترض عليه المنشأة خلال مدة الاعتراض النظامية ، أو الربط الزكوي المعدل الصادر من المصلحة ولم يستأنف أو الصادر بموجب قرار من اللجنة الاستئنافية.

## الشركة المختلطة

هي الشركة التي يتم تأسيسها بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي ولا يتمتع جميع مالكي حصص أسماؤها بجنسية المملكة العربية السعودية ومن في حكمها.

## طريقة استعادة التكلفة:

وفقا لطريقة استعادة التكلفة فإنه لا يتم إثبات أي أرباح حتى تُغطى تكاليف البضاعة المباعة من خلال الدفعات التي يتم تسلمها. وبعد تغطية التكاليف فإن أي مدفوعات يتم تسلمها تحتسب أرباحا محققة.

## رسوم الامتياز المبدئية:

هي رسوم مقابل منح حق الامتياز وتقديم بعض الخدمات المبدئية. وأحيانا تشمل هذه الرسوم مقابلا للمعدات والمخزون التي يتطلبها بدء التشغيل.

## المصروفات التسويقية:

هي تلك المصروفات الناتجة عن مجهودات المنشأة المتعلقة بوظيفة التسويق أو وظيفة البيع والتوزيع.

## المصرفيات الإدارية:

هي تلك المصرفيات المتعلقة بالإدارة والتي لا تتعلق بوظيفة الإنتاج أو وظيفة البيع والتوزيع.

## القيمة العادلة للأوراق المالية

هي القيمة العادلة التي يمكن تبادل الأصول على أساسها، في عملية تبادلية متكاملة بين طرفين تآمي الرضا، ويستدل عليها بالقيمة السوقية لغرض معيار المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية، وهي القيمة التي يمكن أن يتم على أساسها تداول الورقة المالية في تاريخ معين بين بائع ومشتري تآمي الرضا. وقد تكون القيمة السوقية معلنة، مثل سعر الأوراق المالية المتداولة في السوق، مما يعني وجود سوق نشطة تحدد فيها القيمة السوقية أو تتوافر فيها المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد القيمة السوقية.

## أوراق مالية تحفظ إلى تاريخ الاستحقاق:

يشمل هذا النوع، عادة، الأوراق المالية التي تمثل ديونا على الغير، ويستوجب التصنيف ضمن هذا النوع توافر القصد والمقدرة على الاحتفاظ بالأوراق المالية إلى تاريخ الاستحقاق.

## أوراق مالية للاتجار:

يشمل هذا النوع الأوراق المالية التي تمثل حقوقا ملكية، والأوراق المالية التي تمثل ديونا على الغير، والتي تم الحصول عليها لغرض إعادة بيعها في الأجل القصير (لذا يتم الاحتفاظ بها لفترة قصيرة)، ما يتطلب القيام بعمليات شراء وبيع نشطة ومتكررة بهدف تحقيق الأرباح من فروقات الأسعار في الأجل القصير.

## أوراق مالية متاحة للبيع:

يشمل هذا النوع الأوراق المالية التي تمثل حقوقا ملكية، والأوراق المالية التي تمثل ديونا على الغير، التي لا تندرج مع النوعين الآخرين (أوراق مالية تحفظ إلى تاريخ الاستحقاق وأوراق مالية للاتجار).

الانخفاض غير المؤقت في القيمة السوقية للأوراق المالية عن تكلفتها:

يعد الانخفاض غير مؤقت إذا توافرت بعض المؤشرات التي تدل على استمراره، أو يمكن من خلالها الحكم على طبيعة الانخفاض (مؤقت أو غير مؤقت) مثل احتمال عدم تمكن المستثمر من تحصيل كل مستحقاته الممنوحة بموجب شروط تعاقد الورقة المالية، أو إعلان إفلاس المنشأة المستثمر فيها، أو تعرضها لأزمة مالية مؤثرة، أو في حالة الهبوط العام في أسعار السوق، وطول فترة هبوط سعر الورقة المعينة عن تكلفتها.

تحديد القصد من اقتناء الأوراق المالية أو إعادة تصنيفها:

هو توثيق القرار الصادر عن إدارة المنشأة، الذي تم بموجبه تحديد الغرض من الاستثمار في الأوراق المالية أو إعادة تصنيف الأوراق المالية المقنتاة. ويمكن أن يكون ذلك في شكل وثيقة مكتوبة أو من خلال أي قرينة أخرى.

معدل إجمالي الربح

هو نسبة إجمالي الربح إلى قيمة المبيعات ، وهو متمم "النسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى المبيعات". وتستخدم هذه النسبة لتقدير تكلفة المخزون في نهاية الفترة الأولية بديلاً للجرد الفعلي.

المصروفات الإدارية والتسويقية الخاصة بالفترة الأولية

تشمل هذه المصروفات النفقات التي تحدث خلال الفترة الأولية ، بخلاف تكلفة البضاعة المباعة؛ مثل مصروفات الرواتب والمهمات والصيانة والتشغيل والنقل وما إلى ذلك ، والتي يتم تحميلها على إيرادات الفترة عند حدوثها.

المصروفات الإدارية والتسويقية التي تخص السنة المالية

تشمل هذه المصروفات النفقات التي تحدث سنوياً ويعود نفعها على كافة فترات السنة؛ مثل نفقات الصيانة السنوية أو الرسوم والضريبة السنوية، التي يتم تحديد قيمتها وإنفاقها في نهاية السنة المالية.

## طريقة استعادة التكلفة:

وفقا لطريقة استعادة التكلفة فإنه لا يتم إثبات أي أرباح حتى تُغطّى تكاليف البضاعة المباعة من خلال الدفعات التي يتم تسلمها. وبعد تغطية التكاليف فإن أي مدفوعات يتم تسلمها تحتسب أرباحا محققة.

## رسوم الامتياز المبدئية:

هي رسوم مقابل منح حق الامتياز وتقديم بعض الخدمات المبدئية. وأحيانا تشمل هذه الرسوم مقابلا للمعدات والمخزون التي يتطلبها بدء التشغيل.

## المصروفات التسويقية:

هي تلك المصروفات الناتجة عن مجهودات المنشأة المتعلقة بوظيفة التسويق أو وظيفة البيع والتوزيع.

## المصروفات الإدارية:

هي تلك المصروفات المتعلقة بالإدارة والتي لا تتعلق بوظيفة الإنتاج أو وظيفة البيع والتوزيع.

## صافي الدخل المحاسبي

يمثل صافي الدخل المحاسبي الذي يتم احتسابه لغرض إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

## صافي الدخل الضريبي

يمثل صافي الدخل المحاسبي بعد تعديله من عناصر (الإيرادات، المصروفات، المكاسب، الخسائر) التي لا تدخل في قياس صافي الدخل لغرض احتساب ضريبة.

## الربط النهائي

هو الربط الضريبي النهائي الذي يصدر من مصلحة الزكاة والدخل ولم تعترض عليه المنشأة خلال مدة الاعتراض النظامية، أو الربط الضريبي المعدل الصادر من المصلحة ولم يستأنف، أو الصادر بموجب قرار من اللجنة الاستئنافية.

العمر الإنتاجي للأصل:

هو الفترة الزمنية التي يتوقع أن يستخدم الأصل خلالها من قبل المنشأة، ويمكن تحديد العمر الإنتاجي بإجمالي عدد وحدات الإنتاج المتوقع أن تحصل عليها المنشأة من الأصل، أو ما شابهها.

صافي القيمة الدفترية للأصل:

هي التكلفة التاريخية للأصل المعدلة برصيد مجمع استهلاكه.

معدل الرسملة:

عند اقتراض أموال بشكل عام واستخدامها للحصول على أصل مؤهل، فإن تكلفة الاقتراض المؤهلة للرسملة تحدد بتطبيق معدل الرسملة على النفقات الرأسمالية على ذلك الأصل. ويكون معدل الرسملة هو المتوسط المرجح لتكاليف القروض التي اقترضتها المنشأة خلال الفترة، ما عدا الاقتراض المخصص للحصول على أصل مؤهل.

العمر الافتراضي للأصل المؤجر:

هو الفترة التي يقدر أن يكون خلالها الأصل صالحاً للاستخدام من الناحية الاقتصادية في ظل الظروف العادية للتشغيل وتوفير الصيانة والإصلاح العاديين.

العمر الاقتصادي المتبقي للأصل المستأجر:

هو الفترة المتبقية من العمر الافتراضي للأصل من تاريخ نشأة عقد الإيجار.

القيمة المبقة للأصل المؤجر:

هي القيمة العادلة المقدرة للأصل المؤجر في نهاية فترة الإيجار.

## القيمة المبقاة المضمونة:

هي القيمة العادلة التي يتأكد المؤجر من تحقيقها في نهاية فترة الإيجار بموجب ضمان من المستأجر أو/و من طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر أو المستأجر. وقد يغطي هذا الضمان القيمة العادلة المتوقعة للأصل في نهاية فترة الإيجار بالكامل أو جزئياً.

## الحد الأدنى لدفعات الإيجار:

من وجهة نظر المستأجر، يقصد بالحد الأدنى لدفعات الإيجار تلك المبالغ التي يلتزم المستأجر بدفعها - أو يتوقع أن يدفعها - والتي تتعلق بالأصل المستأجر، ويتضمن الحد الأدنى لدفعات الإيجار ما يلي :

- 1 ( دفعات الإيجار الدورية (على ألا تتضمن تكلفة تنفيذ العقد).
  - 2 ( القيمة المبقاة المضمونة التي يضمنها المستأجر.
  - 3 ( الغرامات المترتبة على عدم تجديد العقد: وهي المبلغ الذي يلتزم المستأجر بدفعه إذا كان العقد ينص على ضرورة تجديد فترة الإيجار أو تمديدتها ولم يقم المستأجر بذلك.
  - 4 ( سعر الشراء في حالة وجود وعد بالبيع بسعر محدد في نهاية فترة الإيجار.
- ومن وجهة نظر المؤجر ، فإن الحد الأدنى لدفعات الإيجار يشتمل إضافة إلى ما سبق ، على كل من دفعات الإيجار للفترات التي تلي فترة الإيجار ، والقيمة المبقاة المضمونة عن طريق طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر أو المستأجر.

## القطاع التشغيلي:

هو كل جزء أساسي في المنشأة يتوافر فيه كل مما يلي:

- أ - يكون له نشاط تشغيلي يتحقق عنه إيراد ينتج عنه مصروفات (ويشمل ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات مع الأجزاء الأساسية الأخرى للمنشأة).
- ب - يتم تحليل نتائج عملياته بشكل مستمر من قبل الإدارة التنفيذية للمنشأة لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وتقويم الأداء.
- ج - تتوافر المعلومات المالية الخاصة به بشكل منفصل.



## الإدارة التنفيذية للمنشأة:

يقصد بالإدارة التنفيذية الجهة المنوط بها اتخاذ قرارات تخصيص الموارد وتقويم أداء قطاعات المنشأة المختلفة. وفي العادة تكون هذه وظيفة المدير التنفيذي للمنشأة، أو مدير العمليات، أو مجموعة من الأشخاص مثل العضو المنتدب، المدير التنفيذي وغيرهم.

## الإيرادات الخارجية:

هي الإيرادات الناتجة من عمليات مع عملاء المنشأة ولا تشمل على الإيرادات الناتجة من عمليات بين قطاعات المنشأة المختلفة.

## إجمالي الإيرادات الموحدة للمنشأة ككل:

هو إجمالي إيرادات المنشأة بخلاف الإيرادات الناتجة من العمليات بين قطاعات المنشأة المختلفة.

## القيمة المطلقة:

هي الرقم المجرد بغض النظر عما إذا كان موجباً (ربح) أو سالباً (خسارة).

## الاستثمار:

هو أصل تحتفظ به المنشأة بهدف زيادة الثروة من خلال التوزيعات (في شكل أرباح أو إيجار أو عوائد أخرى) أو الزيادة الرأسمالية أو منافع أخرى تعود للمنشأة المستثمرة، مثل تلك المنافع التي تحصل عليها من خلال العلاقات التجارية.

## المنشأة المستثمرة:

هي المنشأة التي تمتلك حصة استثمار في منشأة أخرى.

## المنشأة المستثمر فيها:

هي المنشأة التي تمتلك فيها المنشأة المستثمرة حصة استثمار.

## حصّة:

يقصد بحصّة لغرض معيار المحاسبة عن الاستثمار وفقا لطريقة حقوق الملكية ما يخص المنشأة المستثمرة من حقوق في المنشأة المستثمر فيها وما يترتب عليها من التزامات. فهناك مثلا حصّة المنشأة المستثمرة في صافي أصول المنشأة المستثمر فيها (حصّة استثمار)، وحصتها من أرباح أو خسائر المنشأة المستثمر فيها، وحصتها من الأرباح أو الخسائر غير المحققة عن العمليات والمعاملات المتبادلة... الخ.

## التأثير المهم:

التأثير الذي لا يرقى إلى درجة السيطرة، للمنشأة المستثمرة في استخدام أو توجيه استخدام أصول المنشأة المستثمر فيها لاكتساب منافع اقتصادية. ويتم الاستدلال على وجود التأثير المهم بالمؤشرات الآتية ما لم تتوافر قرائن تدل على عدم وجود هذا التأثير:

أ - امتلاك المنشأة المستثمرة (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) 20 في المائة إلى 50 في المائة من إجمالي حقوق الملكية التي يحق لها التصويت.

ب- امتلاك حقوق أقلية تقل عن 20 في المائة من صافي أصول المنشأة المستثمر فيها مع توافر أي مما يلي:

- 1 - وجود تمثيل للمنشأة المستثمرة في مجلس إدارة المنشأة المستثمر فيها.
  - 2 - مشاركة المنشأة المستثمرة في وضع الخطط والسياسات الخاصة بالمنشأة المستثمر فيها.
  - 3 - تبادل القيادات الإدارية بين المنشأة المستثمرة والمنشأة المستثمر فيها.
  - 4 - اعتماد المنشأة المستثمر فيها على المنشأة المستثمرة في النواحي التقنية (استخدام التكنولوجيا).
- وجود معاملات تجارية ذات أهمية نسبية بين المنشأة المستثمرة والمنشأة المستثمر فيها.

## الانخفاض غير المؤقت:

يعد الانخفاض غير مؤقت إذا توافرت بعض المؤشرات التي تدل على استمراره ، أو يمكن من خلالها الحكم على طبيعة الانخفاض (مؤقت أو غير مؤقت) ومنها عدم القدرة على

استعادة القيمة الدفترية للاستثمار أو عدم قدرة المنشأة المستثمر فيها على الاحتفاظ بمستوى الدخل الذي يتناسب والقيمة الدفترية للاستثمار.

#### القيمة العادلة:

هي القيمة التي يمكن تبادل الأصول على أساسها في عملية تبادلية متكاملة بين طرفين تامي الرضا ويستدل عليها بالقيمة السوقية.

#### الأصل غير الملموس:

أصل غير نقدي، ليس له وجود مادي وله قدرة على تزويد المنشأة بالخدمات أو المنافع في المستقبل واكتسبت المنشأة الحق فيه نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي.

وقد يكون الأصل غير الملموس قابلاً للتمييز بشكل مستقل (يمكن فصله عن باقي الأصول)، ومن أمثلة ذلك تكاليف التأسيس، العلامات التجارية، حقوق الطبع والنشر، النماذج والتصاميم الصناعية، وحقوق الامتياز والتراخيص. وقد يكون الأصل غير الملموس غير قابل للتمييز بشكل مستقل مثل السمعة والمهارات والكفاءات الإدارية وغير ذلك من العوامل التي تُكوّن الشهرة.

#### الشهرة :

مجموعة العوامل التي تؤثر في قيمة المنشأة أو مقدرتها على اكتساب الإيراد ولا يمكن تمييزها بشكل مستقل عن المنشأة أو عن بعضها أو عن أصول المنشأة الأخرى.

#### العمر النظامي:

هو الفترة الزمنية التي تحددها القوانين/الأنظمة لحماية بعض الأصول غير الملموسة، مثل براءات الاختراع وحقوق الطبع.

#### القيمة العادلة للأصول الممنوحة:

هي القيمة السوقية للأصول الممنوحة إذا كانت متاحة في تاريخ المنح. وفي حالة عدم توافر القيمة السوقية يؤخذ بالقيمة العادلة لأصول مماثلة كقيمة عادلة وفقاً للأسس وأساليب التقييم المتبعة أو يؤخذ بتقديرات الجهة الحكومية أيهما أكثر وضوحاً.

التكاليف الناتجة عن الالتزام بتنفيذ السياسة أو البرنامج الحكومي:

هي مقدار الزيادة في قيمة نفقات الالتزام بتنفيذ السياسة أو البرنامج الحكومي عن قيمة الإعانة أو المنحة الحكومية المستحقة.

تكاليف التأسيس:

النفقات المرتبطة بالأنشطة التي تحدث مرة واحدة وتتعلق بافتتاح موقع عمل جديد، أو تقديم منتج، أو خدمة جديدة، أو بدء عمل في موقع جغرافي جديد، أو تقديم خدمة لشريحة جديدة من العملاء، أو بدء إجراءات جديدة في موقع قائم، أو البدء في عمليات جديدة. وتتضمن النشاطات المرتبطة بتأسيس منشأة جديدة مثل نفقات الاكتتاب، أتعاب المحامين والإداريين والمستشارين والمحاسبين، والرسوم المختلفة المتعلقة بتسجيل الشركة، والدعاية والإعلان عن تأسيس الشركة، ونفقات شهادات الأسهم، ونفقات الحصول على التراخيص. ولا تشمل تكاليف التأسيس النفقات التي تتم معالجتها بمعايير محاسبية خاصة بها مثل الأصول الثابتة والمصروفات الإدارية والتسويقية.

الجهة الحكومية:

هي إحدى وحدات الجهاز الحكومي المانحة للإعانة أو المنحة سواء كانت وحدات محلية أو خارجية أو دولية، أو إحدى الوحدات شبه الحكومية التي تسيطر فيها الحكومة على السياسات المالية التشغيلية للوحدة المحاسبية وفقاً لمفهوم السيطرة كما جاء بالمعايير ذات العلاقة.

الإعانات والمنح الحكومية:

تمثل الإعانات والمنح الحكومية تحويلات من جهة حكومية إلى المنشأة في شكل أصول نقدية وأصول غير نقدية، وتخفيض أو تسوية لخصوم مقابل التزام المنشأة بتنفيذ سياسات وبرامج حكومية محددة. والإعانات الحكومية: هي تحويلات قصيرة الأجل لتمويل الأنشطة المرتبطة بالعمليات المستمرة للمنشأة أو لتمويل احتياجات المنشأة في الظروف غير العادية والاستثنائية. أما المنح الحكومية: فهي تحويلات طويلة الأجل لتمويل الأنشطة المرتبطة بالأعمال الاستثمارية للمنشأة.

ثمن تحمل عدم التأكد الملازم للمخاطر الملازمة للأصل:

inherent in the asset The price for bearing the uncertainty

هو العائد الإضافي الذي يتوقعه المستثمر من استثماره في أصل ما، غير متداول، فكلما ارتفع عدم التأكد من الخطر، زادت نسبة العائد الذي يتوقعه المستثمر.

وحدة توليد النقد Cash Generating Unit:

أصغر مجموعة من الأصول يمكن تحديد هويتها تولد نقداً نتيجة الاستخدام المستمر، ويكون مستقلاً بشكل واضح عن النقد الذي تولده أصول أخرى.

توحيد الأسهم:

هي عملية عكسية لتجزئة الأسهم ، حيث تقوم الشركة بتجميع كل عدد معين من أسهمها العادية القائمة في سهم واحد ، تساوي قيمته الاسمية مجموع القيم الاسمية للأسهم التي تم تجميعها.

توزيعات الأرباح في صورة أسهم:

تتمثل هذه التوزيعات للأرباح في صور توزيع لأسهم إضافية (أسهم منحة) من أسهم الشركة على المساهمين نظير نصيبهم في الأرباح المعلن توزيعها.

الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية:

هو دخل الفترة (سواء من الأنشطة المستمرة الرئيسية أو صافي الدخل) مخصوماً منه الأرباح المخصصة لحملة الأسهم الممتازة.

المتوسط المرجح:

يقصد به معيار المخزون السلعي المتوسط المرجح (البسيط) أو المتوسط المرجح المتحرك، وكلاهما أحد تطبيقات طريقة متوسط التكلفة، ويتم استخدام الأول إذا كانت المنشأة تستخدم نظام الجرد الدوري في المحاسبة عند حركة المخزون، حيث يحسب متوسط تكلفة الوحدة في نهاية الفترة المالية، أما الثاني فيتم تطبيقه إذا كانت المنشأة تستخدم

نظام الجرد المستمر في المحاسبة عند حركة المخزون، حيث يحسب متوسط تكلفة الوحدة بعد كل عملية شراء أو إضافة وتحسب تكلفة البضاعة المباعة طبقاً لآخر متوسط تم حسابه قبل عملية البيع.

#### الإيرادات:

عرف بيان مفاهيم المحاسبة الإيرادية بأنه زيادة في أحد أو بعض عناصر الأصول، أو نقص في أحد أو بعض عناصر الخصوم نتيجة إنتاج أو بيع السلع والبضائع، أو تقديم الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصول المنشأة، أو القيام بأي أنشطة أخرى تمثل في مجموعها العمليات الرئيسية المستمرة للوحدة المحاسبية.

#### التقارير عن التقيد بأوجه اتفاقيات تعاقدية أو متطلبات رقابية

قد تلتزم بعض المنشآت بموجب اتفاقيات تعاقدية مثل بعض عقود إصدار السندات أو القروض الطويلة الأجل، أو نتيجة لمتطلبات إحدى الجهات الرقابية الحكومية بالحصول على تقرير من مراجع خارجي يفيد تقيدها بهذه الاتفاقيات أو المتطلبات الرقابية، فتتطلب اتفاقيات القروض عادة من المقترض التقيد بمجموعة من التعهدات مثل دفع الفوائد، واستقطاع مبالغ محددة تستخدم في سداد القرض، والاحتفاظ بمستويات معينة من معدلات السيولة الجارية ووضع قيود على توزيعات الأرباح.

التقارير عن معلومات مالية تعرض في شكل نماذج مقرررة تتطلب شكلاً مقررراً من تقارير المراجعة

نماذج أو قوائم مطبوعة تصممها أو تتبناها إحدى الجهات حددت بموجبها صيغة تقرير المراجع.

التكاليف الناتجة عن عدم الالتزام بتنفيذ السياسة أو البرنامج الحكومي:

هي قيمة الغرامات والعقوبات الناشئة عن عدم الالتزام بتنفيذ التعليمات المحددة والواضحة بالسياسة أو البرنامج الحكومي.

## الأصول النقدية:

تتمثل في النقدية أو الحق في تسلم مبلغ نقدي محدد المقدار أو قابل للتحديد دون الارتباط بأسعار سلع وخدمات معينة في المستقبل.

## الأصول غير النقدية:

تتمثل الأصول غير النقدية في الاستثمارات والأراضي والمباني والمخزون السلعي والتسهيلات والخدمات والوعود بالعطاء غير المشروط، القابلة للقياس الموضوعي.

## الوعود بالعطاء غير المشروط:

كل اتفاق ستحصل بمقتضاه المنشأة على أصل أو سيتم به تسوية التزام على المنشأة للجهة الحكومية في المستقبل، يتوافر فيه الدليل الموضوعي على القابلية للقياس والإثبات المحاسبي وخصائص الأصول.

## المنح الحكومية المطلقة:

يقصد بها المنح الحكومية غير المشروطة و غير المقيدة.

## المنح الحكومية المشروطة:

يقصد بها الأصول، النقدية وغير النقدية، المحولة من الجهة المانحة إلى المنشأة المشروطة بتحقيق أحداث مستقبلية تفرضها الجهة المانحة (عند تحويل الأصول الممنوحة أو عند الوعد بالتحويل) وتعطي الجهة المانحة الحق في استرداد الأصول إذا لم تتحقق الشروط.

## المنح الحكومية المقيدة:

يقصد بها الأصول، النقدية وغير النقدية ، المحولة من الجهة المانحة إلى المنشأة مع تعليمات صريحة أو ضمنية تقيد الجهة المانحة بموجبها أوجه استخدام المنشأة للأصول الممنوحة بحيث تكون استفادة المنشأة من هذه الأصول قاصرة على استخدام محدد، وقد يكون القيد لفترة زمنية محددة.

المنح الحكومية القابلة للاسترداد :

يقصد بها الأصول، النقدية وغير النقدية، التي يصبح للجهة الحكومية الحق في استردادها من المنشأة عند إقرار عدم التزام المنشأة بتنفيذ الشروط أو القيود التي قدمت بموجبها المنحة.

صافي القيمة الدفترية للأصول الممنوحة :

هي التكلفة التاريخية للأصول الممنوحة المعدلة برصيد مجمع استهلاكها.

خسارة الهبوط Impairment loss:

مبلغ الزيادة في القيمة الدفترية للأصل عن قيمته القابلة للاسترداد.

القيمة الدفترية Carrying amount:

التكلفة التاريخية للأصل المعدل برصيد مجمع الاستهلاك أو الإطفاء.

تقرير عن قوائم مالية ملخصة:

قد تقوم إحدى المنشآت بإعداد قوائم مالية تلخص قوائمها المالية المراجعة بغرض إعلام بعض مستخدمين معينين محددين بالنقاط المهمة التي تتعلق بالمركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

وتعرض القوائم المالية الملخصة تفاصيل أقل بكثير من القوائم المالية المراجعة. ولذلك يبين تقرير المراجع في مستقلة طبيعة المعلومات الملخصة ، ويلفت نظر القارئ إلى أنه للحصول على فهم أفضل للمركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها يجب أن تقرأ القوائم المالية الملخصة مقترنة مع أحدث قوائم مالية مراجعة للمنشأة.

عناصر القوائم المالية:

تشمل عناصر القوائم المالية: الأصول، الخصوم، حقوق أصحاب رأس المال، الإيرادات، المصروفات، المكاسب والخسائر، صافي الدخل (صافي الخسارة)، استثمارات أصحاب رأس المال، التوزيعات على أصحاب رأس المال.



عملية إجراءات متفق عليها:

عملية إجراءات متفق عليها هي العملية التي يكلف فيها العميل المحاسب القانوني بإصدار تقرير بنتائج مبنية على القيام بإجراءات محددة على موضوع محدد لعناصر محددة، أو مجموعات، أو أجزاء، أو بنود في قائمة مالية. ويعين العميل المحاسب القانوني لمساعدة المستخدمين في تقويم عناصر محددة أو مجموعات، أو أجزاء، أو بنود في قائمة مالية نتيجة حاجة أو حاجات مستخدمي التقرير. فنظرا إلى أن المستخدمين يرغبون في أن تكون النتائج قد تم التوصل إليها بطريقة مستقلة لذلك يتم الحصول على خدمات أحد المحاسبين القانونيين للقيام بالإجراءات وإصدار تقرير بالنتائج التي تم التوصل إليها. ويتم الاتفاق بين المستخدمين والمحاسب القانوني على الإجراءات التي سيقوم بها المحاسب القانوني والتي يعتقد المستخدمون أنها ملائمة.

التقارير عن تطبيق معايير المحاسبة :

يقصد بهذا النوع من التقارير ما يلي:

- 1- إعداد المحاسب القانوني لتقرير مكتوب عن تطبيق معايير المحاسبة عن عمليات محددة، سواء كانت هذه العمليات منتهية أو مقترحة.
- 2- إعداد المحاسب القانوني لتقرير مكتوب بنوع الرأي الذي يمكن إبدائه عن القوائم المالية لمنشأة معينة.
- 3- إعداد المحاسب القانوني لتقرير لأطراف وسيطة عن تطبيق معايير المحاسبة على عمليات افتراضية لا تتضمن حقائق أو ظروف خاصة بمنشأة معينة.
- 4- تقديم المحاسب القانوني توصيات شفوية عن تطبيق معايير المحاسبة على عملية معينة ، أو عن نوع الرأي الذي يمكن إبدائه عن القوائم المالية لإحدى المنشآت، إذا قرر المحاسب القانوني أن التوصية قصد منها أن يستخدمها أحد الأطراف الأصليين في العملية كعامل مهم يؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرار.
- 5 - لا يسري هذا النوع من التقارير على تقارير المراجعة التي يصدرها المراجع المعين من قبل المنشأة بغرض إبداء الرأي في القوائم المالية "المحاسب المستمر"، ولا على عمليات تقديم مساعدة في منازعات قضائية تتضمن أمورا محاسبية أو لتقديم رأي خبرة فيما يتعلق بهذه المنازعات القضائية، ولا على التوصيات المهنية التي تقدم إلى محاسب قانوني آخر.

6 - لا يسري هذا النوع من التقارير أيضا على الأفكار والمقترحات التي يقدمها المحاسب لبيان رأيه في موضوع يتضمن تطبيق معايير محاسبية أو نوع الرأي الذي يمكن تقديمه عن القوائم المالية لإحدى المنشآت. وذلك من خلال النشرات الإخبارية، والمقالات، والأحاديث ونصوصها المكتوبة، والمحاضرات، وأنواع العروض العامة الأخرى، والخطابات المرسلة إلى الهيئات المهنية والحكومية المختصة بوضع المعايير.

عناصر محددة، مجموعات، أجزاء، أو بنود في قائمة مالية (3 من 3):

وتشمل أمثلة العناصر المحددة أو المجموعات، أو الأجزاء، أو البنود في قائمة مالية ما يلي:

- حسابات النقد بتاريخ معين، الظاهرة في دفتر الأستاذ العام لإحدى المنشآت الذي تم إمساكه بهدف إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.
- قائمة بحسابات المدينين لإحدى المنشآت بتاريخ معين تعكس حسابات المدينين التي تم عرضها وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.
- المبالغ الداخلة تحت بند (الأصول الثابتة) في قائمة الأصول والخصوم ورأس المال بتاريخ معين تم عرضها وفقا للأساس الضريبي أو الزكوي.
- بند الدخل الإجمالي في قائمة للعمليات عن مدة من الزمن تم عرضها وفقا لتعليمات إحدى الجهات الرقابية.

الخدمات الاستشارية:

هي خدمات مهنية يستخدم فيها المحاسب القانوني مهاراته، وتعليمه، وملاحظاته، وخبراته، ومعرفة بالعملية الاستشارية. وقد تشمل الخدمات الاستشارية واحدا أو أكثر مما يلي:

المشورة:

وفيها تتمثل خدمات المحاسب القانوني في توفير نصيحة أو مشورة خلال وقت قصير، تبنى في الغالب أو كلية، على المعرفة الحالية الشخصية بالعميل، وبالظروف الموجودة،

والأمور الفنية المختصة، والبيانات الصادرة من العميل، والمقاصد المتبادلة للأطراف المختصة. ومن أمثلة المشورة فحص خطة عمل اقتصادية قام بإعدادها العميل والتعليق عليها واقتراح برنامج حاسب آلي لزيادة تقصي الموضوع من جانب العميل.

#### خدمات الاستشارات:

وفيها تكون وظيفة المحاسب تقديم نتائج وتوصيات للعميل حيال موضوعات أو موضوع معين للنظر فيها واتخاذ القرار. ومن أمثلة هذا النوع من الخدمات دراسة تشمل فحص العمليات وتحسينها، أو تحليل لنظام محاسبي، أو المساعدة في التخطيط الاستراتيجي، أو التعريف بمتطلبات نظام للمعلومات.

#### خدمات التنفيذ:

فيها تكون وظيفة المحاسب تنفيذ خطة مقترحة. وقد يتم تجميع موارد وموظفي العميل مع موارد ومساعد المحاسب لتحقيق أهداف العملية. ويكون المحاسب مسؤولاً أمام العميل عن الإشراف على العملية وإدارتها. ومن أمثلة خدمات التنفيذ القيام بتركيب نظام حاسب آلي بما في ذلك الأنظمة المساندة، أو اتخاذ خطوات لتحسين الإنتاجية، أو المساعدة في تنفيذ عملية اندماج منشأة مع منشآت أخرى.

#### خدمات تتعلق بعملية معينة:

وفيها تكون وظيفة المحاسب تقديم خدمات تتعلق بعملية معينة تخص العميل وتكون مع طرف ثالث. ومن أمثلة هذا النوع خدمات التصفية أو الإفلاس، وخدمات التقييم، خدمات إعداد معلومات بغرض الحصول على تمويل، وتحليل اندماج متوقع أو تحليل شراء منشأة، والخدمات القضائية.

#### المجموعة:

عدد من البنود التي تظهر في قائمة المركز المالي من أمثلتها مجموعة الأصول المتداولة ومجموعة الخصوم المتداولة.

#### الجزء:

مجموعة من البنود في قائمة الدخل أو قائمة التدفق النقدي ومن أمثلتها الدخل من الأعمال الرئيسية المستمرة أو التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

## البند:

أدنى درجة ممكنة من التفصيل لعرض عناصر القوائم المالية في القوائم المالية أو الجداول المرفقة بها بحيث يخصص للبند سطر مستقل في صلب القوائم المالية أو الجداول التي تشملها البيانات الإيضاحية المرفقة بالقوائم المالية ومن أمثلة ذلك:

1- الربح أو الخسارة من بيع الأصول الثابتة إذ يمكن إظهاره كبند مستقل في قائمة الدخل.

2- النقد في الصندوق ولدى البنوك كبند من الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي.

## الرقابة الداخلية:

هي الطرق أو الأساليب التي تتبناها إدارة المنشأة بما في ذلك مجلس إدارتها ومديروها وموظفوها لتوفر تأكيدا معقولا بتحقيق أهداف المنشأة التالية:

أ - حماية أصول المنشأة ، والحد من وقوع الغش والأخطاء واكتشافها فور وقوعها ودقة السجلات المحاسبية واكتمالها.

ب- فاعلية وكفاءة الأحداث والعمليات أو الظروف التي تتأثر بها المنشأة بما في ذلك استخدام الموارد بكفاءة وبشكل ملائم وزيادة الإنتاجية.

ج- التقيد بالأنظمة والتعليمات والسياسات التي تتبناها الإدارة لتحقيق أهداف المنشأة بكفاءة وبطريقة منتظمة.

وتتكون الرقابة الداخلية من خمسة مكونات تشمل: البيئة الرقابية، تقدير المخاطر، المعلومات والاتصال، الأنشطة الرقابية، ومراقبة الأنشطة الرقابية.

## تقدير المخاطر

تقدير المنشأة للمخاطر لأغراض التقارير المالية هو تحديدها، وتحليلها، وإدارتها للمخاطر المتعلقة بإعداد قوائم مالية تُعرض بعدل وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها. وتشمل المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية أحداثا خارجية وداخلية وظروفا قد تحدث وتؤثر سلبا في قدرة المنشأة على تسجيل بيانات مالية تتسق مع تأكيدات الإدارة في القوائم المالية ، ومعالجة تلك البيانات وتلخيصها والتقارير عنها. وقد تنشأ المخاطر أو تتغير بتغير الظروف مثل:

\* التغيرات في بيئة الأعمال.

\* التغيير في الموظفين.

\* أنظمة معلومات جديدة أو معدلة.

\* النمو السريع.

\* تقنيات جديدة.

\* خطوط إنتاج، أو منتجات، أو أنشطة جديدة.

\* إعادة هيكلة المنشأة.

\* التجارة الخارجية.

تقدير المخاطر:

تختلف تقديرات المنشأة للمخاطر عن اعتبارات المراجع لمخاطر المراجعة في عملية مراجعة لقوائم مالية. فالغرض من تقدير المنشأة للمخاطر هو تحديد وتحليل، وإدارة المخاطر التي تؤثر في أهداف المنشأة. في حين أنه في عملية مراجعة لقوائم مالية يقوم المراجع بتقدير المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية لتقويم احتمالات وجود غش أو أخطاء مهمة في القوائم المالية.

المعلومات والاتصال:

يتكون نظام المعلومات المتعلق بأهداف التقارير المالية بما في ذلك النظام المحاسبي من الطرق المحاسبية والسجلات التي أنشئت لتسجيل ومعالجة، وتلخيص، والتقرير عن عمليات المنشأة، والأحداث والظروف ولضمان استمرارية مسؤولية المحاسبة عن الأصول والخصوم وحقوق الملاك. وتؤثر جودة المعلومات التي يولدها النظام في قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات ملائمة للرقابة على أنشطة المنشأة وإعداد تقارير مالية موثوق بها.

مراقبة الأنشطة الرقابية:

وضع الأنظمة الرقابية وتطويرها هو إحدى مسؤوليات الإدارة المهمة. وتقوم الإدارة بمراقبة أداء الأنشطة الرقابية للتأكد من أنها تعمل وفق الغرض منها وأنه يتم تعديلها بطريقة ملائمة لمقابلة التغيير في الظروف.

والمراقبة هي عملية تقييم جودة أداء الرقابة الداخلية بمرور الوقت. وهي تتضمن تقييم تصميم وتنفيذ الأنشطة الرقابية أولاً بأول واتخاذ أي إجراءات تصحيحية. ويتم تحقيق ذلك عن طريق أنشطة مستمرة، أو إجراء تقييمات مستقلة أو عن طريق الجمع بين الأسلوبين. وفي كثير من المنشآت يقوم المراجع الداخلي للمنشأة أو أفراد يقومون بنفس الوظيفة بالمساهمة في مراقبة الأداء داخل المنشأة. وقد تشمل مراقبة الأنشطة الرقابية استخدام معلومات من مصادر خارجية مثل شكاوى العملاء وتعليقات الجهات الرقابية التي توضح وجود مشاكل أو تلقي الضوء على نواح تحتاج إلى تحسين.

#### اختبارات التحقق:

هي الاختبارات التي يقوم بها المراجع للتحقق من صحة العمليات والأرصدة وتتكون من نوعين من الاختبارات:

- الاختبارات التفصيلية للعمليات والأرصدة (اختبارات التحقق التفصيلية).
- الأنشطة التحليلية (اختبارات المراجعة التحليلية).

#### التأكيدات الواردة في القوائم المالية:

التأكيدات الواردة في القوائم المالية هي عبارة عن بيانات مقدمة من الإدارة وتكون جزءاً من مفردات القوائم المالية. وهذه التأكيدات قد تكون صريحة أو ضمنية ويمكن تقسيمها بصفة عامة إلى ما يأتي:

- الوجود أو الحدوث.

- الشمول.

- الحقوق والالتزامات.

- التقييم أو التوزيع.

- العرض والإفصاح.

#### تصميم وتنفيذ الاختبارات الرقابية:

تتأثر الاختبارات الرقابية التي يقوم بها المراجع بفاعلية تصميم أو تنفيذ الأنشطة الرقابية؛ ويقصد بفاعلية تصميم الأنشطة الرقابية، تصميم النشاط الرقابي بطريقة مناسبة تمكن من

الحد من وقوع الغش أو الأخطاء في تأكيدات معينة تتعلق بالقوائم المالية، أو اكتشافها فور وقوعها. ويقصد بفاعلية تنفيذ الأنشطة الرقابية جودة تنفيذ النشاط الرقابي والثبات (الاستمرار) في تنفيذه ومن قام بتنفيذه.

تقدير المخاطر الرقابية بالحد الأقصى:

هي أكبر احتمال غش أو أخطاء مهمة في أحد تأكيدات القوائم المالية لا يتم منعه أو اكتشافه في الوقت المناسب بواسطة الرقابة الداخلية للمنشأة.

التقارير المالية الأولية:

القوائم المالية التي تصدرها المنشآت عن فترات زمنية "فترات أولية" تقل مدتها عن سنة مالية كاملة، وغالبا ما تكون عن فترة ثلاثة أشهر "ربع سنوية".

فحص التقارير المالية الأولية:

اختبارات رتيبة محدودة ينفذها الفاحص على القوائم المالية الأولية لتحديد ما إذا كان هناك تعديلات مهمة يتعين إدخالها على التقارير المالية الأولية لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها.

المجتمع:

المجتمع هو كل مجموعة البيانات التي يرغب المراجع في الوصول إلى استنتاج بشأنها عن طريق مراجعة عينة منها. ويجب أن يكون المجتمع الذي تؤخذ منه العينة مكتملاً ومناسباً لهدف المراجعة المحدد.

العينات لأغراض المراجعة:

هي تطبيق لإجراءات المراجعة على عدد يقل عن 100 في المائة من المفردات المكونة لرصيد الحساب أو النوع من العمليات، موضوع المراجعة، لتساعد المراجع في الحصول على وتقويم أدلة المراجعة بشأن خاصية معينة للمفردات المختارة لتكوين استنتاج بشأن المجتمع الذي يكون رصيد الحساب أو النوع من العمليات.

## تخطيط العينة:

يشتمل تخطيط العينة على تحديد المجتمع الذي ستسحب منه العينة، ووحدة المعاينة، وحجم العينة، وطريقة اختيارها. ويأخذ المراجع في اعتباره، عند تخطيط العينة، هدف المراجعة وتقديره المبدئي لمستويات الأهمية النسبية، والمستوى المسموح به لمخاطر القبول الخاطئ للمجتمع.

## استخدامات القوائم المالية :

تُعدّ القوائم المالية المستقبلية بغرض الاستخدام العام أو الاستخدام المحدود وذلك كما يلي:

### أ - الاستخدام العام:

يقصد بـ "الاستخدام العام" استخدام القوائم المالية المستقبلية من أشخاص لا يتفاوض الطرف المسؤول معهم مباشرة ، كما في حالة إصدار أسهم أو سندات المنشأة للاكتتاب العام، حيث إن القوائم المالية المستقبلية المعدة بغرض الاستخدام العام لا تمكن المستخدمين من سؤال الطرف المسؤول عن القوائم المالية المعروضة. ويعتبر التوقع المالي في حالة الاستخدام العام العرض الأكثر فائدة الذي يعكس النتائج المتوقعة وفق اعتقاد الطرف المسؤول وأفضل معلومات متاحة.

### ب- الاستخدام المحدود :

يقصد بـ "الاستخدام المحدود" استخدام القوائم المالية المستقبلية بواسطة الطرف المسؤول وحده، أو بواسطة الطرف المسؤول وأطراف آخرين يتفاوض معهم مباشرة، كما في حالة استخدام القوائم المستقبلية في التفاوض على قرض من أحد البنوك، أو في تقديمها إلى جهة رقابية، أو لاستخدامها داخل المنشأة فقط. ويعد التوقع المالي أو التصور المالي كلاهما في هذه الحالة ملائماً للاستخدام المحدود؛ نظراً لأن الأطراف الآخرين الذين يتلقون القوائم المالية المستقبلية التي تستخدم استخداماً محدوداً يستطيعون توجيه أسئلة إلى الطرف المسئول والتفاوض معه على الشروط مباشرة.

## التوقع المالي:

هو قوائم مالية مستقبلية تعرض المركز المالي المتوقع للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية المعدة وفقاً لقناعة الطرف المسئول وبناءً على أفضل معلومات متاحة له. ويعتمد التوقع المالي على الافتراضات التي يضعها الطرف المسئول والتي تعكس الأحوال التي



يتوقع وجودها والإجراءات والتصرفات التي يتوقع اتخاذها. والتوقع المالي يمكن التعبير عنه بمبالغ نقدية محددة كتقدير واحد، أو يمكن التعبير عنه في شكل تقدير يتراوح بين حدين يتوقع الطرف المسئول أن يقع فيه البند أو البنود موضوع الافتراضات. ويجب عدم اختيار الحدين بطريقة منحازة أو مضللة كأن يكون أحد الحدين أقل توقعاً في الحدوث من الحد الآخر.

تصميم وتنفيذ الاختبارات الرقابية:

تتأثر الاختبارات الرقابية التي يقوم بها المراجع بفاعلية تصميم أو تنفيذ الأنشطة الرقابية؛ ويقصد بفاعلية تصميم الأنشطة الرقابية، تصميم النشاط الرقابي بطريقة مناسبة تمكن من الحد من وقوع الغش أو الأخطاء في تأكيدات معينة تتعلق بالقوائم المالية، أو اكتشافها فور وقوعها. ويقصد بفاعلية تنفيذ الأنشطة الرقابية جودة تنفيذ النشاط الرقابي والثبات (الاستمرار) في تنفيذه ومن قام بتنفيذه.

تقدير المخاطر الرقابية بالحد الأقصى:

هي أكبر احتمال غش أو أخطاء مهمة في أحد تأكيدات القوائم المالية لا يتم منعه أو اكتشافه في الوقت المناسب بواسطة الرقابة الداخلية للمنشأة.

سعر الصرف:

هو المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عمليتي بلدين في وقت واحد.

سعر الصرف الآجل:

هو المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عمليتي بلدين في وقت مؤجل.

سعر الصرف الفوري:

هو معدل تبادل العملات في يوم محدد.

سعر الصرف المرجح:

هو متوسط معدل تبادل عملتين خلال فترة محددة مرجحا بالمبالغ.

شراء أو بيع العملة الفوري:

عقد بين المنشأة وطرف آخر لبيع أو شراء عملة أجنبية بسعرها الحالي في السوق كما هو عليه في تاريخ التعامل.

عقد شراء أو بيع العملة الآجل:

عقد بين المنشأة وطرف آخر لبيع أو شراء عملة معينة في المستقبل بسعر محدد.

